

Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

08 Février 2012
08 فبراير 2012

العيون

يوم دراسي حول آلية الاستعراض في مجال

حقوق الإنسان

تنظم المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، يوم 11 فبراير الجاري بالعيون، يوما دراسيا حول آلية الاستعراض الدوري الشامل في مجال حقوق الإنسان.

وأوضح بلاغ للمندوبية، أن هذا اللقاء، الذي ينظم بتعاون مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يأتي في إطار مواصلة تفعيل المسلسل التشاوري الذي أطلقتته المندوبية مع كافة الفاعلين المعنيين من قطاعات حكومية ومؤسسات وطنية ومكونات المجتمع المدني وهيئات نقابية ومهنية ومنخبين وفعاليات جامعية وخبراء ووسائل الإعلام. وأشار المصدر إلى أن هذا اللقاء يهدف إلى إعداد التقرير الوطني الثاني برسم آلية الاستعراض الشامل الدوري الشامل، الذي سيكون موضوع فحص يوم 22 ماي المقبل أمام مجموعة العمل المعنية لدى مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

وأضاف البلاغ أن هذا اللقاء يتوخى أيضا تملك آلية الاستعراض الدوري الشامل مقارنة مع الآليات الأخرى لحقوق الإنسان والمتعلقة على الخصوص بالتقاطعات وأوجه التكامل خاصة ما بين هيئات المعاهدات والمساطر الخاصة، وكذا التعرف على التجارب المقارنة والممارسات الفضلى من خلال تقييم الجولة الأولى لمجلس حقوق الإنسان.

كما يهدف اللقاء، حسب البلاغ، إلى استعراض مدى الالتزام بتنفيذ التوصيات الصادرة عن فريق العمل الأمني بشأن الاستعراض الدوري الشامل بمناسبة تقديم المغرب لتقريره الأول سنة 2008، بالإضافة إلى الالتزامات التي اتخذها المغرب طواعية بهذا الشأن.

ويروم اللقاء أيضا تعزيز مسلسل الإنسراك الواسع لمختلف مكونات المجتمع، وتوسيع نطاق الحوار بين الفرقاء المعنيين وتعزيز التنسيق والإنسراك الفاعل للقطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية المعنية وجمعيات المجتمع المدني الوطني والمحلي والبنجابات والجامعة والخبراء.

وستتمحور اشغال هذه اليوم الدراسي حول مواضيع «تهدم آلية الاستعراض الدوري الشامل: الاعتماد والمراجعة»، و«الاستعراض الدوري الشامل ومساهمة المؤسسات الوطنية للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها»، و«مساهمة جمعيات المجتمع المدني وباقي الأطراف المعنية».

المجلس الوطني لحقوق الإنسان زار سائزين قبل العفو

إسماعيل روجي

اللجنة الخمسة إقاداتهم عن الطريقة التي تم ترحيلهم بها من سجن الزاخي بسلا إلى سجن تولال 2 بمكناس وما تعرضوا له من انتهاكات بكل حيلاتها وتفاصيلها الدقيقة، وعن وضعيتهم السجنية قبل خوض الإضراب عن الطعام وبعد تعليق الإضراب إثر زيارة رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار لهم، وأكد المعتقلون أن أوضاعهم ما زالت لم تراع مكناتها، إلا من بعض الأمور الهزيلة جدا كزيادة ربع ساعة في مدة الفسحة والزيارة، وأن غالبية الوعود لم يتم الوفاء بها بخصوص إعادة أوضاعهم المسلوية من كتب، وأجهزة تلفاز، وأغطية وملابس، كما أن الزيارة ما زالت مشنكة، كما أكدوا أنهم ما زالوا مقطوعين عن العالم الخارجي حيث لا هاتف ولا جرائد.

وتسند المصدر ذاته على أن المعتقلين أخبروا أعضاء اللجنة بأنهم ما زالوا محاصرين وعرضة للتهديد داخل سجن تولال 2 بمكناس، مطالبين بضرورة تفعيل اتفاق 25 مارس، ومؤازرتهم في المحاكمات الجارية على خلفية أحداث سجن سلا عبر حضورهم المحاكمات كشهود، إضافة إلى تحسين وضعيتهم داخل السجون في انتظار إطلاق سراحهم والإسراع في قضية الترحيلات وتغريب المعتقلين من عائلاتهم.

وحمل المعتقلون اللجنة الحقوقية المسؤولية عن ضرورة متابعة كل القضايا التي أثاروها معها، وتعهدها بمواصلة الدفاع عن حريتهم وكرامتهم بجميع الوسائل المشروعة.

كشف مصدر من اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين أن لجنة تابعة للمكتب الجهوي لمكناس التابع للمجلس الوطني لحقوق الإنسان زارت نهاية الشهر الماضي معتقلي «السلفية الجهادية» بسجن تولال 2 بمكناس، وأوضح المصدر ذاته أن زيارة اللجنة جاءت بعد شكايات وضعتها عائلات المعتقلين عبر اللجنة المشتركة لدى المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وأكد المصدر ذاته أن أعضاء اللجنة التي زارت المعتقلين بسجن تولال ضمت خمسة أفراد بينهم ثلاثة رجال وامرأتين وتخلت إلى أحد الأحياء التي تضم المعتقلين الإسلاميين واستمعت إلى شكاياتهم، لينتقل بعدها أفراد اللجنة إلى أحد المكاتب ويقومون باستدعاء ثلاثة معتقلين هم على التوالي نور الدين نعيمة، وباسين بونجرة، وزيكرياء المغفوري الذي أنهت مدة محكوميته ولم الاحتفاظ به على خلفية المناهضة في أحداث 16 و17 ماي بسجن سلا.

وانصبت أسئلة أعضاء اللجنة للمعتقلين حول كيفية ترحيلهم من سجن سلا إلى سجن تولال 2 والانتهاكات التي تعرضوا لها إضافة إلى وجهة نظرهم حول أحداث 16 و17 ماي الماضي التي عرفها سجن سلا وكيفية بدايتها وتفاصيلها الدقيقة وكيفية نزولهم من السطح وما تعرضوا له بعد النزول من السطح.

وأكد المصدر أن المعتقلين المذكورين قدموا لأعضاء

عكس ما تشرفته « الأحداث المغربية »
في ركن من مصادر مطلع. من كون
الحقوقي الملكي الأخير أشرفن عليه لجنة
مكونة من وزير العدل والحريات ومستشار
ملك عالي الهمة ومحمد الصيار الأمين
العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان،
فإن مصطفى الرميد نفي الخبر بشكل
قاطع وقال إنه هو الذي أشرف على
التعليق ولا وجود لأي خلية من هذا النوع.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme